بتفكيك المؤسسات والنظم والادارة والقوات المسلحة العراقية:

الاحتلال الامريكي لم يسقط النظام بل دمّر الدولة

جمال محمد تقي*

■ شبه بعض علماء الاجتماع والسياسة الدولة وميكانزم عملها بالانسان واداء وظائف اجهزته التي اختزلوها حسب اهميتها ودورها الى الجهاز العصبي الذي يمثل البناء السياسي والاداري والفكري والتعليمي والقانوني لاي دولة، ومن ثم الجهاز الغذائي «الهضمي» الذي يمثل عند الدولة البناء التحتي والفوقي لمجمل الدورة الاقتصادية وعملها، ثم الجهاز العضلي الذي يمثله فيها كلا من الاجهزة التنفيذية والجيش والشرطة، والجهاز التنفسي الذي يتمثل عند الدولة بمنظومة العلاقات الداخلية والخارجية، اي علاقة مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية مع بعضها ومع الدولة ثم علاقتها بالدول الاخرى.

ان عمل هذه الاجهزة تكاملي ومتفاعل ولا يمكن الاستغناء عن اي منها، فالدولة تقوم بواجباتها جميعا وتنتهي او يختل عملها عندما يتعطل اي جهاز فيها.

هذا التشبيه ينطلق من كون الدولة كائن حي ينمو ويتطور ويمرض ويتعافى ويموت عندما يفقد القدرة على تجديد خلايا اجهزته، وعندما يفقد صلاحيته دون توريث، اي دون نقل لصفاته وخبراته الى خلف له يواصل مسيرة سلفه بسبب العقم، فسيكون ذلك الموت طبيعيا وموضوعيا، اما قتل الدولة مع سبق الاصرار والترصد بفعل عوامل خارجية غير طبيعية كالاحتلال مثلا فهو ليس الا موتا مصطنعا سيزول بفعل غريزة البقاء عند الورثة ولضرورات نهوضها المحتم، فانها ستنهض متعافية لما لجذورها وبذورها من نواتات حية ستحييها مجددا بعد ان يزال المؤثر الذي يمنعها من استعادة حياتها نحو مكانتها الطبيعية .

بعد 9 نيسان (ابريل) 2003 وما قام به الاحتلال من اجراءات وممارسات مدروسة ومقصودة فككت الدولة العراقية وطعنت بالصميم لتحل محلها جزر عائمة متلاطمة من نظم الادارة والمؤسسات والقوانين والاجراءات التي سبق وان جهزتها امريكا منذ منتصف عام 2002 مع المتعاونين من عراقيي الخارج واخذت بتنفيذها على شكل دفعات تحت اشراف مباشر ومراقبة تنفيذية صارمة من سلطاتها الاحتلالية فاصبحت الدولة الوطنية في خبر كان، وبرزت على انقاضها دولة مسخ بخارطة طريق امريكية، وعندما ووجهت بمقاومة ورفض شعبي سياسي ومسلح واحيانا بتعامل اضطراري سلبي، بدأت سلطات الاحتلال باجراءات احترازية لتمتص بها المواجهة وعدم الاستجابة والتعاطي مع افرازاتها، بحيث تراجعت عن الواجهة وقدمت العراقيين من تكنوقراط وسياسيين منتفعين وانتهازيين من اعوان احتلالها الى الامام واخذت تسرع لتكون هي الملقن من وراء الكواليس، فكان مجلس الحكم ثم الحكومة الانتقالية وبعدها حكومة البصمة المزورة الاولى والاستفتاء المعلب حتى جاء دور حكومة البصمة المزورة الثانية التي لن يختلف مضمونها عن سابقتها رغم تغير بعض رموزها، واذا كان الاقتراع النيابي كممارسة يعتبر انجازا تتبجح به امريكا وكانها اخترعت بتحقيقه (العجلة) في العراق، فاننا نذكر انه كان في العراق اقتراع نيابي سابق على الاحتلال الامريكي للعراق بعقود وكان فيه تنافس، وكان هناك محل المجلس الواحد مجلسين وهما مجلسا النواب والاعيان وكان فيهما الاغلبية ايضا من على شاكلة الجلبي والحكيم والجعفري وعلاوي وموفق الربيعي والبارزاني والطالباني، فكتب التاريخ تذكر نوري السعيد وصالح جبر و(مستر موافج محمد العريبي) وعبد الوهاب مرجان وعلي احمد اغا واحمد مختار بابان وحميد الجاف الى جانب اقلية وطنية مبعثرة هنا وهناك من مثل عبد المحسن السعدون وابو طبيخ وغيرهم وهذا يؤكد انه «ماكو زور يخلة من الواوية» وانها لو خليت قلبت، لكن الشارع السياسي كان يعج بنواب الشعب الحقيقيين وتجمعاتهم واحزابهم الوطنية السرية والعلنية فكانت جماعة الاهالي ومن ثم الحزب الوطني الديمقراطي ونجومه كامل الجادرجي ومحمد حديد وكان الحزب الوطني ونجمه جعفر ابو التمن وحزب الاستقلال ونجمه صديق شنشل وكان وكان، وكانت هذه القوى مضافا لها التنظيمات السرية كتنظيم الحزب الشيوعي ونجومه فهد ثم سلام عادل ومكرم جمال الطالباني وحزب البعث بقيادة فؤاد الركابي كل هؤلاء كانوا الزعماء الحقيقيون للشعب العراقي دون تمييز بين سني وكردي وعربي وشيعي حتى احزاب الحكومات المتعاونة مع الانكليز كان فيها هذا التنوع الذي لم نجده الان، والمكتوب يفهم من عنوانه.

ان صعق الجهاز العصبي للدولة العراقية لاصابته بالسكتة الدماغية تم بعد ان توقف العمل بكل النظم السابقة وحل اجهزة الدولة، ثم تلاها حل الجيش والشرطة واجهزة الامن والمخابرات وشرطة الحدود، اما اقتصاديا فان نظاما استثماريا جديدا قد صدر يوفر مكانة تفضيلية لدول الاحتلال في عقد الاتفاقات النفطية استكشافا واستخراجا وتحويلا وتصريفا وجرت عملية نهب منظم للقطاع الحكومي لغرض تصفيته لمصلحة الخصخصة المشوهة وجرى هدر الطاقات العلمية والفنية التي تشكل الثروة الحقيقية لشعب العراق، وجرى عمليا تطبيع الوضع غير الطبيعي لعلاقة الادارة الذاتية في شمال العراق (اقليم كردستان) بالمركز وجرى اقرار مبدأ التعاون الخارجي بين الادارات المحلية ودول العالم دون الرجوع للمركز، اما على صعيد وضع مكونات الشعب وعلاقاتها ببعضها فجرى استحداث نظام المحاصصة الطائفية والاثنية ليكرس مبدأ فرق تسد الذي خبره شعبنا منذ بواكير الاستعمار الانكليزي للعراق لكن هذه المرة جرى تلبيس كل المجالس والهيئات والحكومات بلبوس التمثيل والنيابة والاقلمة البريئة.

وواقع الحال يؤشر انها جاءت لترسم حدود الفرقة والتقسيم والتنابز والاقتتال بين ابناء شعبنا المتعب اصلا بحصار جائر حصد معظم خطوط الدفاع والمناعة الاولية للدولة العراقية التي انجزتها عبر عقود طويلة من التضحيات والجهود والمآثر الوطنية لكل فئات شعبنا المكافح (ثورة العشرين، قيام الدولة العراقية الحديثة، تأسيس الجيش العراقي 1921 بكفاءات وعقيدة وطنية، بناء دولة عصرية على اساس هوية الوطن العراقي الواحد بفضل مخاضات وطنيي العراق وجهودهم اضافة الى بعض الادوار الوطنية للملكية في العراق ايضا، نهضة بنيوية، مهمة خاصة بعد ارتفاع اسعار النفط المستخرج، انتشار التعليم بمختلف مستوياته، وثبة كانون المجيدة ضد ربط العراق بقيود استعمارية جديدة، قيام مجلس الاعمار، انتفاضة 52، انتفاضة 56، ثورة 14 تموز، قانون الاصلاح الزراعي، قانون رقم 80 بخصوص الاستثمار الوطني للنفط، اسقاط حلف بغداد الامبريالي، اجلاء التواجد العسكري الاجنبي من العراق، نهضة وطنية في مجالات القطاع العام وقيام اسس لصناعة وطنية حقيقية، قوانين تحديثية في مجال الاحوال الشخصية والعمل والتقاعد والضمان الاجتماعي، تأميم النفط واصبحت كل شؤونه بأياد عراقية، مجانية التعليم وكذا الرعاية الصحية، دعم واسناد حركة التحرر العربية والعالمية، الدولة العراقية كانت رائدة بتقديم العون العسكري والعلمي بل ساهمت بانشاء جيوش حديثة للعديد من الدول العربية، ساهم العراق بدور مشرف وخاصة جيشه المتمرس في صد العدوان التوسعي الاسرائيلي المتكرر على البلدان العربية وعلى العراق نفسه، ساهم جيشنا الوطني في صد خطر تصدير الثورة الخمينية بايديولوجيتها الهجينة والتوسعية والتي هددت سيادة العراق ووحدته، ولا يمكنني حصر عطاء الشعب والدولة العراقية مهما اختصرت)، كل هذه الثروة والخبرة وهذا الافق المفتوح قد عبث به من قبل الاحتلال وما زال من اجل تدمير الدولة العراقية واحلال دولة جديدة محلها هي قرينة لدول الموز التي تتسلى بها امريكا عند شواطئها، لكن الامر يختلف قليلا هنا فأن الموز لايشتعل ولا يساعد على الاشتعال اما النفط فهو يشتعل ويشعل من لا يشتعل.

كيف قصموا ظهر الدولة ؟

بسهام مسمومة ومثلثة وحادة الابعاد وجهت الى كل من اعمدة الدولة الوطنية التالية :

* الدولة كمؤسسات ونظم وادارة.
* الجيش وعموم القوات المسلحة.
* النفط وشؤونه.

استطاع الاحتلال ان يشل ماكنة الدولة العراقية ويقصم ظهرها ليتسنى له بعدها بخ كامل سموم المشروع الامريكي في بناء دولة جديدة هشة فضفاضة لينة وطيعة لتكون جسرا جاهزا لنقل بضاعة الاحتلال الفاسدة نحو الاهداف الجديدة.

* فرضوا قانون ادارة الدولة الذي اصدره بريمر كأعلى مرجعية وتلغى وتستبعد كل النظم والاجراءات التي تتناقض معه، ثم اعادوا هيكلة وتقييم كامل للكادر الوظيفي فيها، وسرحوا كل من يشك في تقبله للوضع الجديد.
* احلال مبدأ المحاصصة محل مبدأ الكفاءة والنزاهة.
* الارتداد عن كل المنجزات في مجالات التشريع الوطني والتعليم والصحة والتأمين الاجتماعي والتقاعد.

ثم جاء دور الجيش والقوات المسلحة هذه المؤسسة الوطنية بل المدرسة الوطنية التي كانت تعبيرا عن لحمة مكونات الشعب كل الشعب فلم تكن طائفية ولا قومية، اذن فان بقاءها يشكل عقبة كأداء بوجه المشروع الامريكي في العراق فجاء قرار تسريحها والقضاء على مؤسساتها خلاصة جهد استباقي ولم يكن خطأ تنفيذيا كما يحاول تبرير نتائجه الكارثية المبررون، واستحضر هنا ما اذيع من كتاب بريمر الجديد (عامي في العراق) وخاصة حول موضوعة قراره بحل الجيش حيث اكد انه قد استشار كل المعنيين في الادارة الامريكية، وان القرار كان معدا.

وجاء خطاب بوش الاخير في رابطة المحاربين القدامى كمؤشر جديد على ان امريكا قد هيأت للحرب على العراق مبكرا لاهميته الاستراتيجية في خارطة الطاقة العالمية ولدور العراق وامكانيته البشرية والجيوسياسية في التأثير على الاوضاع في عموم المنطقة. ان جعل العراق قاعدة امامية في الحرب ضد الارهاب هدف امريكي عام اشار اليه بوش ومعناه بالتفصيل هو نحت البقاء الامريكي وبشكل يبدو شرعيا في العراق الى ما شاء الله، وبذات التفاصيل وضع بوش خطة خمسية وبعيدة المدى ليس لبقاء قواته فقط وانما ليشكل العراق كما تريده وتعمل من اجله امريكا.

اما موضوعة النفط وشؤونه فيكفي ان الوزارة الوحيدة التي خضعت بناياتها واجهزتها للحراسة والحماية الامريكية هي وزارة النفط، وان اكثر الوثائق والارشيفات التي خضعت للعناية الفائقة هي النفطية ولا غيرها، والجهة الوحيدة في العراق التي اذا تعرضت الى عطل او تلف فانها ستزود وبفعالية مدهشة بكل ماتحتاجه لمواصلة عملها هي جهات واعمال النفط، والمفارقة ان اكثر المرافق انتاجية في العراق والتي لا يجري العمل المحاسبي بها بشكل واضح وشفاف هي مرافق النفط وانتاجه وحسابه حيث يخضع لادارة امريكية بواسطة شركات متعهدة.

ومن الظريف ان الامريكان استغنوا عن نغمة اعادة اعمار العراق بنغمة الشراكة بالربح والخسارة فاذا ازدادت اسعار النفط وازداد الانتاج واصبح هناك فائض بالميزانية فانها ستحول الفائض لتغطية الاحتياجات الدفاعية والامنية، خاصة وان تكاليف الحرب ستتعدى سقف الـ2 ترليون وهذا عبء يجب ان يتحمل العراق جزءا من نصيبه فيه.

ليس كل العراقيين بالهوى سوا؛

في البدء كان الحصار ممهدا ومعبدا الطريق للاحتلال الذي لم يأت كما تصوره بعض عراقيي المعارضة من ذوي النوايا الحسنة، او البعض الاخر من الذين فقدوا كل الشحنات الثورية وصاروا يؤمنون بالطالع وقراءة الفنجان مع كل عدد جديد من صحفهم التي تحولت الى مجرد اعلانات لاثبات الوجود او مساحات للسخرية والتهكم من النظام العراقي السابق ومن الاوضاع واحيانا من انفسهم او من بعضهم البعض، وكانوا في احسن الحالات الثورية يقومون بزيارة لا تستغرق سوى شهر او شهرين للجيب الآمن الذي اقره مجلس الامن في دهوك واربيل والسليمانية، والغرض معروف هو تسجيل حضور «داخل الوطن» شمال العراق وتقليب الاوضاع عسى ان يحصلوا على مشاريع ممولة من الخارج لتكون عونا قويا لجيوبهم ومصاريفهم بعد ان ضمنوا موردا ثابتا مع سكن مناسب لعائلاتهم وذلك من كرامات المعونة الاجتماعية في بلدان اللجوء، لكن الموهوبين منهم قد عرفوا طريقهم نحو واشنطن حين استدعت وزارتا الخارجية والدفاع الامريكية ومنذ النصف الثاني من عام 2002 اعدادا من المدنيين والعسكريين العراقيين المقيمين في الخارج والذين يعملون فيما يسمى باحزاب المعارضة او المستقلين من ذوي الكفاءات، وعمل هؤلاء وهؤلاء مع هاتين الوزارتين كمستشارين لها في الشأن العراقي، وبعضهم وخاصة المستقلين وكبار السن منهم برروا استجابتهم، بالاهمية المطلوبة لابلاغ الامريكان بما يعتقدونه يخدم شعب العراق ووحدته واستقلاله، وبعضهم فعل ذلك فعلا وترك واشنطن بعد ان ايقن ان الامريكان لا يسمعونهم، وبعضهم قرر البقاء والانتقال معهم الى بغداد واصحاب الامريكان هؤلاء مازالوا مصرين على تلقي المعونة الاجتماعية في بلدان اللجوء، وليس لعوائلهم الا البقاء في الوطن الجديد وطن الجنسية الجديدة اما العلاقة مع العراق فهي علاقة «بزنس» من الرواتب الامريكية المجزية او قل العراقية خاصة بعد قرار نقل السيادة، الى مشاريع المجتمع المدني وغير المدني، هكذا اصبح العراق دولة تابعة تأخذ خيرها امريكا وتترك شرها له (من لحم ثوره اطعمه).

دولة الفرهود؛

الدولة في العراق اليوم هي دولة الفساد الاول بالعالم حسب منظمة الشفافية الدولية، وقد كشفت الحملة الانتخابية الاخيرة والاقتراع الذي جرى بعدها، وما اثاره من شكوك وفقدان مصداقية بين القوى المشتركة بها ثم بينها وبين المفوضية الانتخابية، مدى هشاشة ورملية البناء السياسي الجاري في العراق ومنذ احتلاله وحتى الان، واثبتت هذه المجريات صحة الانتقادات والتشخيصات التي اطلقتها القوى الوطنية الرافضة والمقاومة للاحتلال وصوابها في وصم عمليتهم السياسية التي يخرجها المحتل الامريكي بانها عملية مشوهة ومزورة وذات اهداف معرقلة لقيام عراق حر مستقل وديمقراطي حقيقي موحد برغم كل الشعارات المخادعة والممارسات الشكلية التي تريد ذر الرماد في العيون واشغال فئات الشعب بتناقضات ثانوية تلهيه عن تناقضه الاساس مع الاحتلال وسياساته، ففي ظل دولة الفرهود تتسرب قيم المحاصصة على اسس طائفية وعرقية متبرقعة ببرقع الديمقراطية المزورة ومحاولة اشاعة الانقسام والفرقة (ليخربوها ويقعدوا على تلتها) ليعززوا من خلالها فرهودهم وارتزاقهم باسم الطائفة او باسم القومية او باسم العشيرة او باسم الديمقراطية هذه المفردة المسكينة والتي تنتهك معانيها كل لحظة حتى باتت مفردة مبتذلة ومصطنعة بل عند البعض اصبحت مفردة مكروهة ورديفة للديكتاتورية المتسيبة.

ان غياب الدولة الوطنية ومؤسساتها وهويتها وهيبتها ينعش دور البدائل البدائية للانماط الاجتماعية والفكرية التي كانت تمارس كاعراف وطقوس تراثية (العشيرة، الطائفة، العرقية الانعزالية) لا تصلح لتكون بديلا عن الدولة الوطنية، دولة المواطنة الواحدة، ان هذه الاشكالية يكرسها الاحتلال واعوانه لتمرير مشاريعهم في الاجهاز على ماتبقى للدولة العراقية ومؤسساتها المدنية والاقتصادية والعسكرية بحجة اللامركزية والفدرالية لتسير بالعراق الى مرحلة دويلات المدن التي تجاوزها العراق منذ آلاف السنين.

* كاتب من العراق

الانتخابات الفلسطينية:

من أجل فتح طريق جديد

زكريا محمد*

■ قبل شهر من الانتخابات تقريبا قلت، في مقال لي في جريد الأيام، أن جذر نمو حماس يكمن في أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، مشروع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. وأضفت أن تأزم المشروع وفشله سوف يؤدي إلى تفكك أدواته، أي أحزاب م.ت.ف، التي بنت نفسها على أساس هذا المشروع منذ عام 1974، وأن علينا أن نرى في الانتخابات مناسبة لإعادة نقاش خياراتنا، ومحاولة فتح خيارات جديدة.

وقد رأى بعض الأصدقاء أن علي أن أركز على تأزمه لا على فشله. فالمشروع ما زال بعد ممكنا ولو إلى حين، ربما، وما فشل إنما هو الطريق الذي سرنا فيه للوصول إلى هذا المشروع. وقد قبلت هذا التعديل حقا. فلعله ما زال بالإمكان قيام دولة فلسطينية مستقلة على الضفة والقطاع والقدس، رغم صعوبة ذلك. لكن الطريق الذي سرنا فيه لتحقيق هذا المشروع، أي طريق أوسلو، قد فشل، فشل تماما. بل إنه قد ساعد على إضعاف احتمال تحقيق المشروع في الواقع.

لكنني ما زلت على قناعة بأن الانتخابات هي فرصة ثمينة للتدقيق في خياراتنا، والبحث عن خيارات جديدة. بل إنني أعتقد أن نجاح حماس في الانتخابات يعكس إرادة الناخب الفلسطيني في البحث عن هذه الخيارات. أي أن تصويته لحماس بدلا من فتح هو انحياز ضد الخيار الذي فشل، وصار من العبث الاستمرار فيه: خيار أوسلو وطريقه، ما تبعه من اتفاقات مثل اتفاقات شرم الشيخ وخارطة الطريق وغيرها من السميات. لقد تبع الرئيس الراحل ياسر عرفات هذا الخيار، ومشى طريقه بشجاعة حتى نهايته. مشى فيه عشر سنوات فوجده مسدودا. وقد التقط الشعب الفلسطيني هذه الحقيقة في أعمق أعماقها فحين انتخب حماس، واضعا بعين الاعتبار أن حماس كانت خارج هذا الطريق، أي أنه انتخبها لأنها ظلت خارج هذا الطريق، ولعلها تكون أداة لفتح خيار جديد وطريق جديد. أكيد أن الناخب كان غاضبا على بعض فتح والسلطة، وكان يريد أن يعاقب هذا أو ذاك بسبب الفساد وغيره. لكنني أعتقد أن الأمر أعمق من ذلك بكثير. فقد كان قصده أن يبحث عن خيارات أخرى. أي أنه لم يرد أن يعاقب فتح ويتنصر لحماس عند النهاية القصوى، وعند الجذور.

من هنا، تصبح كل محاولة لإقناع حماس بأن عليها، بعد أن صارت القوة الرئيسية، أن تشكل نفسها على أساس أوسلو وما تبعه محاولة، أي تجرب الطريق المجرب، محاولة ضارة ولا تلتقط الإشارة الأعمق للناس. فهناك في فتح من يعتقد أن حل الأزمة يقوم على أساس توريط حماس في اللعبة ذاتها، لعبة السلطة في السنوات العشر الأخيرة، مؤمنا أن حماس ستتورط فيها قريبا وستتخلى عن مواقفها. أنا أرى أن هذا أسوأ سيناريو ممكن، وأنه سيناريو من لا يفهم أن الشعب قرر البحث عن خيارات جديدة.

لذا، أقترح أن تكون الانتخابات مناسبة لسياسة فلسطينية جديدة تقوم على أساس إعطاء فرصة أخيرة لمشروع الدولة الفلسطينية، لكن ليس انطلاقا من اتفاق أوسلو وما تبعه، بل من انطلاقا من أساس جديد. الأساس الجديد يقوم على أن تقر إسرائيل والولايات المتحدة معا بقيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران، أي في الضفة والقطاع والقدس، وأن أي مفاوضات لن تتم إلا بناء على هذا الإقرار. ومن دون هذا الإقرار فلن يكون هناك اعتراف بإسرائيل لا من قبل حماس ولا غيرها. وهذا يعني رفض من يطالبون حماس بتقديم اعتراف مجاني بإسرائيل. بل إنه يجب أن يعني اختيار سياسة جديدة تلغي، عمليا، اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل. فقد اعترفت إسرائيل في اتفاق أوسلو بمنظمة التحرير بينما اعترفت منظمة التحرير بدولة. وقد آن الأوان أن ينتهي هذا الأمر الأخرق. فالاعتراف يجب أن يتم بين دولة ودولة، وإلا سوف نستمر في الحماقة إياها.

بهذا المقترح نكون قد قدمنا نقدا عمليا لاتفاق أوسلو وطريقه المغلق، وأبقينا الطريق مفتوحا لفترة ما أمام احتمال استعادة مشروع الدولة الفلسطينية.

لست من مؤيدي حماس، بل أنا من الخائفين على حرياتهم من ممارساتها. لكن المسألة لا تتعلق بالخصام بيني وبين حماس على الحريات العامة– وهذا ما سأواجهها حوله– لكنها تتعلق بالبحث عن الخيارات الوطنية الممكنة والمتوفرة. ربما نكتشف أن خيار الدولة لن يكون ممكنا بعد عام أو عامين أو ثلاثة، بسبب إجراءات إسرائيل على الأرض. وحينها سوف نكون مجبرين على البحث عن خيارات أخرى. وربما نتوصل إلى أنه انتهى وأصبح غير ممكن منذ الآن، عليه فإن ما أطرحه سيكون مشروعا اعتراضيا فقط ينفعنا في الرد على محاولة إغراقنا في طريق أوسلو المغلق لأعوام أخرى.

نعم، يجب أن يكون خيار أوسلو قد انتهى بالنسبة لنا. أنا أتفق في هذا مع حماس. لا يجب أن يكون أوسلو سقفنا. لقد انتخب الناخب الفلسطيني حماس احتجاجا على هذا السقف، ورفضا له.

لم تهزم فتح، ولم تنتصر حماس. لقد أغلق طريق، أغلقه بوش وشارون وباراك ونتنياهو، وقد قرر الناس بأصواتهم أن يفتحوا طريقا جديدا. هذا هو كل شيء. أما الذين يريدون أن يساووا بين فتح وأوسلو فهم الذين يظنون أن فتح قد هزمت.

المشكلة أن حركة حماس، الضائعة بين شعاراتها العامة وبين ضرورات السياسة، لا تجد الوسيلة لطرح مشروع واضح ومقنع ويأخذ بعين الاعتبار الواقع السياسي الدولي والإقليمي، في حين أن فتح غرقت في طريق أوسلو. ولعل من المناسب أن تمد حماس يدها لإخراج فتح من الطريق المسدود، وأن تعمل فتح بخبرتها، وبعناصرها الأشد تمسكا بالمشروع الوطني، على وضع مشروع وطني متماسك تخرج حماس من ترددها وضبابية مواقفها. أي أن يؤدي كل طرف خدمة للآخر.

فتح لم تهزم. لقد فشل أوسلو.

فتح وحماس والجميع يمكنهم أن يفتحوا طريقا آخر أمام الشعب وهدفه الوطني.

* شاعر وكاتب من فلسطين

اسرار العلاقات السورية ـ السعودية على ضوء انشقاق خدام الاخير

د. محمد عجلاني*

■ العلاقات بين دمشق والحجاز علاقات قديمة جدا ولو عدنا اليها من تاريخ الامويين وعثمان بن عفان وتجارة ابو سفيان مع الرومان لوجدناها علاقات قديمة جدا، بدأت بالتجارة وما زال يغلب عليها الطابع التجاري المالي، ولو استعرضنا تاريخ سورية الحديث لوجدنا ان اول ملك نصب على سورية اتى من الحجاز ولوجدنا ايضا ان الملك عبد العزيز مؤسس المملكة السعودية كان يستعين بعائلات سورية لمساعدته في ادارة الحكم، كما فعل ذلك الملك عبد الله الاول ملك الاردن، وما زال من بين ابناء هذه العائلات من يشغل مناصب دبلوماسية حساسة في سفارات المملكة العربية السعودية المنتشرة في الخارج.

وساهمت السعودية مع مصر بدعم حكم شكري القوتلي في سورية، وفي عودته الى الحكم مرات عديدة، كذلك ساعدت انقلاب الشيشكلي عام 1954 وحاول الملحق السعودي العسكري في بيروت ارجاع الشيشكلي الى الحكم في دمشق ولكن جهوده باءت بالفشل.

وكان للسعودية دور في الانفصال الذي تم بين سورية ومصر عام 1961، وساءت العلاقات السعودية السورية في عهد حكم الدكاترة الاتاسي وزعين وماخوس، لتعود من جديد الى عصرها الذهبي مع وصول الرئيس الراحل حافظ الاسد الى الحكم وانفتاحه على الرياض التي انقذت حكمه ماليا من عدة ازمات اقتصادية عن طريق دعمها لليرة السورية او شراء احتياطي العملة الصعبة وضخها في دورة الاقتصاد السوري. كان ذلك خصوصا في عام 1985 اثناء ذروة الازمة الاقتصادية السورية.

وتشكل النظام الاقليمي الجديد بعد وفاة عبد الناصر من ثلاثة اقطاب، السعودية، مصر، سورية، كان الرئيس السوري الراحل يراعي الحساسية السعودية وينسق امينا مع السعوديين ان كان في لبنان او في اماكن اخرى ودفع ثمن هذا التنسيق قادة الاخوان المسلمين في سورية وكذلك المعارض السعودي ناصر السعيد الذي اختطف من بيروت ولا احد يعرف اين هو حتى الان.

وشمل هذا التنسيق السعودي ـ السوري لبنان حتى ان مؤتمر الطائف الخاص بالمصالحة اللبنانية عقد في مدينة الطائف بالسعودية في عام 1990، وكان هناك تنسيق امني سوري برئاسة المرحوم غازي كنعان، وتنسيق مالي اقتصادي برئاستي المرحوم رفيق الحريري والوليد بن طلال.

والان السؤال المطروح هل اختفى هذا التنسيق او زال مع مقتل الشهيد رفيق الحريري، وهل نحن امام مرحلة جديدة من العلاقات السعودية ـ السورية؟

الجواب، لا، بالطبع خفت حدة هذه العلاقات بسبب الانسحاب السوري من بيروت، لكن النظام السعودي لا يهمه ابدا قلب النظام في سورية بقدر ما يهمه معرفة قاتل رفيق الحريري ابن وصهر السعوديين. والسعودية تتعامل الان مع النظام السوري الابن بمعيار مختلف عن النظام السوري الاب، لم تعد هناك استشارة بين الجانبين، وانما هناك نصائح ملزمة من الرياض لدمشق، افعل هذا او ذاك واياك من هذا او ذاك والا...؟

قرار الانسحاب من لبنان اتخذ في الرياض عندما أُخبر الاسد بان لا مفر من ذلك الامر والا العواقب ستكون وخيمة.

بالطبع لن يقلب خدام طبيعة هذه العلاقات، وان كان في البداية شعر بذلك، الا انه عاد واستدرك ان طبيعة هذه العلاقة اقوى مما يتوقع، لان الانظمة العربية اليوم متجنزرة ومتضامنة مع بعضها البعض مثلها مثل البنيان المرصوص، فهي ذات طبيعة واحدة وتنهل من نفس المصدر، والاهم من هذا وذاك ان معلمها واحد، فان اختلفت هذه الانظمة ، فالاختلاف يكون في التفاصيل، لكن هناك تفاهما على الخطوط العريضة.

واذا كان السوريون يعتقدون بأن هذا النظام العربي او ذاك سيساعدهم على قلب نظام حكمهم فان املهم سيكون مثل امل ابليس في الجنة، كل ما يجب ان يطلبه السوريون من هذا النظام او ذاك ان يقف على الحياد، ولكن هيهات ان يفعل ذلك، لان المعلم كما اشرنا واحد للجميع، وهو الذي يأمر متى وكيف سيسقط هذا النظام او ذاك، وحمى الله سورية من كل شر.

* كاتب من سورية يقيم في باريس

الرأي الآخر وحق اسرائيل في الخارطة!

حمدان حمدان*

■ لا نعرف تماما، ما هي المواقف الحقيقية المضمرة، للسادة من اصحاب الدور المزدوج في برامج حوارية او سجالية، تتدثر بلبوس الرأي والرأي الآخر، وأخص بالذكر، برامج فضائية الجزيرة القريبة من قلوبنا، لا في برامج فضائيات (عربية) غيرها، من حيث انها قد لا تحمل سوى الرأي الامريكي الآخر، وذلك ببرهان الشاهد وتجربة الملموس.

ومع تمنياتي بألا ينحدرج خطابي هذا، في عداد الخشبية التي فات زمانها، حيث ذهبية العولمة لكل الشعوب! فان ما استثارني مساء الجمعة في العشرين من كانون الثاني (يناير) 2006، هو برنامج الرأي والرأي الآخر الذي يعده الاعلامي المخضرم الاستاذ سامي حداد، اما حوارية البرنامج فتدور حول اسقاط خريطة اسرائيل من الخارطة التاريخية لفلسطين، وذلك في مناسبة سنوية تقيمها هيئة الامم المتحدة لصالح حقوق الشعب الفلسطيني المهدورة. لم افهم ما هو دافع الحماسة التي دبت في اعصاب الأخ مدير البرنامج، كي يعلو صوته مستنكرا اسقاط اسرائيل من الخارطة، فيما سبق لمنظمة التحرير، اعترافها باسرائيل كدولة قائمة في المنطقة، وذلك بجلاء الموقف الرسمي دون اعتراض، وكان من واجب القائمين على المناسبة من الجهة الفلسطينية ان يختاروا خارطة مقسمة بين فلسطين واسرائيل بالقسطاس المبين!

فهل هذا هو حقيقة الرأي الآخر، الذي يحرص السيد صاحب البرنامج ابرازه بحيادية وشفافية موقف؟ فاذا كان الامر كذلك، فان اسرائيل لم تعترف بالدولة الفلسطينية كما يطمح اليها الان شعب فلسطين، كذلك فان اسرائيل ـ لمعتقد توراتي ـ لم تُعين حدودها الرسمية، ان كانت مع دولة فلسطين، أم تتجاوزها الى اراض عربية اخرى، فكيف للفلسطينيين ان يرسموا خارطتهم في اجواء هذا العناد والتجاهل؟ هل يرسمونها بموجب قرار التقسيم عام 1947، ام يرسمونها بموجب حدود الرابع من حزيران (يونيو) عام 1967، واين هو موقع القدس من هذه الخريطة، طالما ان (يورشلايم) هي العاصمة الأبدية لاسرائيل وان رام الله او ابوديس، هي احدى العواصم المقبلة لفلسطين؟

صحيح ان منظمة التحرير كانت قد اتخذت قرارا بالاعتراف الصريح بدولة اسرائيل، لكن اعترافا اسرائيليا بحق شعب فلسطين في دولة، على اساس الرابع من حزيران (يونيو) بما فيها القدس، كما حق شعب الشتات بالعودة والتعويض، لم تقدم عليه تل أبيب، لا في ازمان عملها او ليكودها على السواء. وبالعكس تماما، فان السياسات الاسرائيلية كلها، قبل اوسلو وبعدها، ظلت ترمي لوأد الحلم الفلسطيني في انشاء دولة متواضعة بعاصمتها القدس الشريف، لا بدلالة الخطاب، بل بالسياسة الوحشية العملية على ارض الامر الواقع، فيما يجري تخفيض العرض الى مجرد كانتونات بصلاحيات بلديات ارخبيلية بين المستعمرات، وحتى خارطة الطريق المطلمسة، فان لشارون اربعة عشر تحفظا عليها!

ان السيد جون بولتون ممثل الولايات المتحدة المعين بقرار رئاسي هارب من ممانعات الكونغرس الامريكي، يبدي انصعاقه هو الآخر، لسقوط اسرائيل في الخريطة الفلسطينية التاريخية، فهو لا يوفر التقاط المناسبة لاخراج ما في جعبته دفاعا عن اسرائيل، وفوق شهرته الليكودية المعادية للعراق والعرب والمسلمين، فانه يتزود بأمجاد اضافية، تبيح له الانابة، عن مندوب اسرائيل نفسه، وربما بلغة يصاحبها عبوس الشارب الكث، تظهر مهابة القطب الاوحد في هذا العالم.

السيد بولتون يعلق على احادية الخارطة الفلسطينية، بانها هذه هي ثقافة العداء لاسرائيل، ولا نعلم اذا كان قد ربط بين هذه الثقافة (العدوانية) وخطاب الرئيس الايراني احمدي نجاد، بوجوب محو اسرائيل من الخريطة العالمية.. ومع ان السيد بولتون، يعلم علم اليقين، من هو الطرف الاسبق لمحو الآخر، ايران ام اسرائيل؟

السيد بولتون، محامي الدفاع الاول عن اسرائيل، والمدعي العام الفظ، بحق كل العرب والمسلمين، يحزن لاخراج خريطة اسرائيل من الورق، ولا يحزن لاخراج شعب كامل من وجوده وحياته، ففي غياب الخريطة تكمن الطامة الكبرى (ثقافة عداء الى درجة المحو) وكله في الخطاب او على الورق، اما ابادة شعب واسقاط وجوده من الحياة، فمسألة فيها نظر.

ومن هنا، ولنا رأينا الآخر ايضا، فانه لا يحق تحت كل الذرائع، ان يبدي اعلامي عربي قدير، مثل هذه الحماسة الزائدة في تقليد غضب بولتون لغياب اسرائيل عن الخارطة الفلسطينية، فيما يتم اسقاط فلسطين عن خريطة الجغرافيا الواقعية، مع كل ما يحف بشعب فلسطين من عذابات ومظالم وجرائم.. على ارض الحياة لا فوق رسوم الجدران.

ثم يرد السؤال المثير للجدل، اذ لماذا يصر الاخوة من المشرفين على البرامج الحوارية على تقمص دورين نيابة عن المتحاورين، فبرامج جمعية مثل الرأي الآخر والاتجاه المعاكس وما وراء الخبر والحوار المفتوح.. انما تهدف لالقاء الضوء على الآراء المتناقضة للمحاورين، وليس القاء الضوء على رأي مدير البرنامج من حيث هو الحيادي الوحيد الذي يلتزم مملكة السؤال وحسن ادارة البرنامج ليس اكثر، اما ان يلعب دور المايسترو في ترقيص اللغة بين محامي دفاع ومدع عام في محكمة واحدة، ففي ذلك افساح للمجال في وقوع الالتباس، وفي الاساس، فاننا نخشى عليه الوقوع في الازدواجية خارج حياته المهنية الى حياته العادية! وما من شك، ان مشاهدي الفضائيات من ملايين المواطنين العاديين، ينقسمون في التقويم، بسبب من هذا الالتباس، وفيما اذا كان هذا الاعلامي مع منطق العدو او الصديق.

لقد ثارت ثائرة الناس، ضد فضائيات عربية بعينها، لانها ظلت تمثل الدور الكامل، لخطاب امريكا في عدائها الصريح لقضايانا العادلة، ووصل الامر درجة اتهام بعض الفضائيات بالعبرية، ذلك انها تمثل سياسات الادارة الامريكية، في الوقت الذي تتعرض هذه الادارة من احزابها واعلامها ومراكز دراساتها ومفكريها.. لافدح النعوت والاوصاف اقلها تضليل الشعب والكذب عليه. ونعيد القول، بانه ليس من الضروري ان يضع صاحب البرنامج نفسه، في موقع الوكيل المزدوج في اللسان والهدف والولاء، بل ان المطلوب هو تمرير الخلاصات للمشاهد، دون ان يغادر حصنه في مملكة السؤال النافع، ولطالما ان البرامج جميعها، باتت تستضيف الاسرائيلي الليكودي والاسرائيلي السلامي، والامريكي الجمهوري والديمقراطي، والبريطاني الساكسوني او الايرلندي، والفرنسي اليميني والديغولي واليساري، والعربي الحداثوي صاحب الخطاب الذهبي، والعربي الرجعي صاحب الخطاب الخشبي من امثالنا وامثال غيرنا.

اذن.. فلماذا يتنطح صاحب البرنامج بالدفاع والهجوم، تارة مع محاور واخرى ضده.. بذريعة ما يسمى بطبيعة البرنامج، وهل للبرامج طبائع سوى ما يضعه الراسخون في العلم؟

هل شاهد احدنا مثلا، فضائية امريكية، يدافع صاحب برنامج فيها، عن فلسفة القاعدة وفي اسبابها للذهاب الى الجهاد والاستشهاد؟ هل حصل ولو بالصدفة، ان تداعى مركز اعلام امريكي عالمي، لتعريف شامل وجامع للارهاب، وما هي الخطوط الفاصلة بينه وبين المقاومة الشرعية، اما اذا كان الارهاب هو مجرد قتل المدنيين، فان امريكا تنال الاوسكار في هذا التعريف حسب تقرير منظمة حقوق الانسان الامريكية لا غيرها. في جميع الاحوال، فان طبيعة المرحلة القائمة اليوم، بعد احداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) الامريكية، باتت تأخذ خطا دمويا حادا يميل لاشهار عدائه صراحة للاسلام بصورة عامة والعروبة بصفة خاصة، ومع هذه الاستقطابات الكارثية بعد احتلال العراق وقتل مئة ألف من مواطنيه، وامتداح سياسة شارون السلامية! في هدوء الابادة وعدم الاعتراض، فان الرأي الآخر يمكنه ان يأخذ موقعا آخر ذا طبيعة فكرية معمقة، لا ان يدار بمزاجية اللحظة في افق صحافي عابر، او بردات فعل تنم عن تفوق بلاغي ـ كلامي على آخر، فالحقيقة ليست تحت شطارة كلامولوجية، بل في قوة الحجة وعمق التحليل والتركيب مع مصاحبة المعلومة التاريخية ـ الوثائقية المعتمدة.

لقد كان من الممكن مثلا، ان تستثمر مناسبة فلسطين في هيئة الامم المتحدة، على شكل سؤال مكثف، عن سبب تعثر القضية الفلسطينية لمدة قرن، وهي سابقة لا وجود لها في تاريخ الامم، كما يمكن الاستتباع بتوليد سؤال من التداعيات نفسها، حجم الدور الامريكي لجهة اسرائيل، بستة مليارات دولار سنويا، وحجمه ازاء السلطة الفلسطينية بحفنة من ملايين الدولارات، لا تكفي صاحب نفط عربي، من قضاء ليلة ساحرة، في ربوع لاس فيغاس او مونت كارلو! ويستطيع صاحب البرنامج، طالما انه حر في وضع عنوانه وانتقاء ضيوفه ومخططه في ادائه.. ان يستنبت من ابداعاته ما يتوافق مع وضع الامة ومصيرها، لا ان يصطنع الحداثة في وثوبه، دفاعا عن حق اسرائيل في خارطة، فيما خارطة موطنه الاصل، تأفل عنها الشمس، في حركة كسّارة بندق تاريخية، استبداد داخلي مع مشبه وطن، او ديمقراطية امريكية بدونه!

* كاتب من فلسطين يقيم في سورية